

## دراسة الآثار المتباينة لسياسات دعم الأسعار الزراعية في الاقتصاد العراقي

د. رعد عيدان عبيد العتابي\*

### المستخلص

تعد سياسة الدعم لأسعار المنتجات الزراعية إحدى أهم السياسات التدخلية المهمة التي نفذتها الدولة في كثير من بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء.

كان المؤمل من هذه السياسة أن تساعد في زيادة وتحسين الانتاج الزراعي من جهة وأن توفر الغذاء لغالبية المجتمع بأسعار يستطيع المستهلك ذو الدخل المنخفض على دفعها فضلاً عن مساهمتها في توفير التراكم الرأسمالي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية.

لقد أظهرت تجارب كثيرة في البلدان لاسيما النامية منها عدم استطاعة هذه السياسة على تحفيز المنتج الزراعي على التوسع بالمساحة المزروعة من جهة وتحميل خزانة الدولة عبئاً كبيراً في دفع المبالغ الطائلة من أجل دعم أسعار المستهلك كما انها اعتمدت كثيراً على الإستيرادات لسد الفجوة بين كمية الطلب المحلي على المنتجات الزراعية وبين كمية الإنتاج المحلي وبالتالي تحويل كميات كبيرة من العملات الأجنبية إلى الدول المصدرة للمنتجات الزراعية مما أدى إلى عزوف الكثير من المزارعين عن زراعة الكثير من المحاصيل الزراعية لتدني أسعارها ومناقستها مع السلع المستوردة. لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الجوانب من سياسة الدعم وإصلاح نظام الدعم النقدي في شقيه دعم أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي أو دعم السعر النهائي للنواتج.

\* الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد

## المقدمة

يؤكد العديد من خبراء الاقتصاد الزراعي أن دور الحكومة في العراق كان ولا يزال دون مستوى طموحات شعبها كما أشارت معظم الدراسات والابحاث الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة على هذه الحقيقة بل أن العديد من هذه الحكومات فشلت في إحداث تنمية إقتصادية واجتماعية لقطاع مهم وحيوي وهو القطاع الزراعي الذي يعاني ولا يزال يعاني من سوء الادارة والضغط السياسي والاقتصادي للبلدان المتقدمة على الحكومة العراقية لذلك جاء هذا البحث ليسلط الضوء على قصور السياسة الزراعية من خلال دعم الاسعار الزراعية وما يترتب عليه من نتائج إيجابية أو سلبية في توفير هذا الدعم

## مشكلة البحث :-

يترتب على تدخل الدولة في السياسات السعرية الزراعية سواء على مستوى اسعار مدخلات الانتاج أو على مستوى سعر الناتج النهائي آثارا إقتصادية غالباً ما تكون مثار جدل في تحديد نمط السياسة الزراعية الملائمة لتنمية القطاع الزراعي في ظل التوجة نحو إقتصاد السوق

## أهداف البحث :-

1. تسليط الضوء على واقع الزراعة العراقية.
2. دراسة الاثار المترتبة على سياسة دعم الاسعار.
3. وضع المقترحات لاصلاح نظام الدعم السعري.

## اهمية البحث :-

على الرغم من وجود السياسات السعرية التدخلية لبعض السلع الاستراتيجية الا انه لم تدرك تماما الاثار المترتبة عليها من قبل الكثير من الدول النامية سواء اكان ذلك على مستوى الانتاج الزراعي، توزيع الدخول بين المنتجين

والمستهلكين ،الكفاءة بانواعها المختلفة،عوائد الدولة ومستوى الاستخدام في الريف. من هذا المنطلق جاءت اهمية القيام بهذا البحث لابرار هذه الاثار الاقتصادية المترتبة على سياسة الدعم السعرية في العراق.

## الفصل الأول :- الدعم

### المبحث الأول :- مفهوم الدعم

الدعم ألسعري المتعارف عليه هو الفرق ألسعري بين الكلفة الاقتصادية للسلعة أو الخدمة وبين السعر الذي تقدم به هذه السلعة أو الخدمة والفروقات السعرية المترابكة هي المبالغ التي تتحملها الجهة المقدمة لها وهي عادة الحكومة من خلال موازنتها العامة .  
إما أدبيات المنظمة العالمية للتجارة (WTO) فتعطي مفهومها للدعم يتخلص في الحالات الآتية :-

- 1- إذا كانت هناك مساهمة حكومية في التعامل .
- 2- أية ممارسات حكومية تؤدي إلى نقل الأموال(المنح، القروض).
- 3- أية قواعد مباشرة لنقل الأموال مثل ضمانات القروض .
- 4- إي دخل حكومي لم يتم تحصيله من أية جهة مثل الحوافز المادية ، قروض ضريبية ، إعفاءات .
- 5- تجهيز الدولة لبضائع أو خدمات من غير البنى الارتكازية .
- 6- مدفوعات حكومية لتمويل آليات القطاع الخاص.
- 7- تعهدات حكومية في برامج دعم الأسعار المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر .

لزيادة صادرات سلع معينة أو لتقليص تكاليف استيرادات سلعية إذن المفهوم أعلاه يتحتم على الدولة المعنية عدم مساعدة اي نشاط اقتصادي أو خدمي إلا في الواجبات الحكومية الخاصة بخدمات البنى الارتكازية . ومايهمنا

في هذا البحث هو الدعم السعري للمنتجين والمستهلكين باعتبارهم المحور الأكثر التصاقاً بالناس عموماً .

## المبحث الثاني :- جذور الدعم

مفهوم الدعم بصورته الحديثة جاءنا من البرنامج الحمائي للجماعة الأوربية المسمى ( common. Agriculture .policy, Cap ) عام 1985. وكذلك وردنا من البرنامج الأمريكي لدعم الصادرات عام 1980 والمعروف بـ ( food security act ) هذه البرنامج ولربما غيرها روجت لها المنظمات الدولية المتخصصة والتي تحاول وضع وصفات معينة في إطار التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث.

ومفهوم الدعم السعري تتشابه فيه العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن الإلتباع الحرفي للسياسات أعلاه . وكذلك نجمت عن الإلتباع الحرفي لأساليب التخطيط المركزي التي كانت متبعة في البلدان الاشتراكية سابقاً .

وعلى أية حال هذه المتغيرات يمكن تبويبها بصفة مجاميع أولها العوامل المتصلة بسياسة الدعم السعري نفسها المتناقضة مع السياسات الاقتصادية وثانيها العوامل المتعلقة بالفئات أو

المجموعات المستهدفة لتطبيق سياسات الدعم السعري (هل هم مزارعون صغار ام كبار ام فئات فلاحية او فئات فقيرة صغيرة ) . وثالثها هي العوامل المتعلقة بالقاعدة المالية والعلمية والتطويرية مثل الفقراء ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الخدمية للناس هذه المجموعات من العوامل ولربما غيرها تتطلب سياسات شاملة تضمن الترابط والتنسيق فيما بينها مع توفير الشروط الأساسية للتنفيذ. وهكذا فإن الإعلان عن ضمان حد أدنى للسعر يصبح لاقيمه له إذا عجزت الدولة عن الوفاء بهذا الضمان كذلك إذا كانت مستلزومات الإنتاج

المدعمة لا ينتفع بها إلا كبار المزارعين او المستثمرين بينما المقصود ان تصل الى جميع المنتجين لاسيما صغار المزارعين او المستثمرين . وبالتالي فإن مثل تلك السياسات ستؤدي إلى سوء توزيع الدخل في النهاية ومن المفارقات العجيبة في هذا الصدد أن النزعة الحمائية ( الدعم ) قد سادت البلدان الصناعية في مطلع الثمانينيات ولغاية يومنا هذا فيما اتجهت العديد من بلداننا إلى إزالة هذه الحمائية تحت ضغط مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص ) فهل من المعقول أو المقبول أن نطالب بلداننا بتحرير تجارتها وإزالة الدعم في الوقت الذي لا تزال فيه البلدان الصناعية المتقدمة تسير باتجاه مضاد اي بتعزيز الحماية التجارية لمنتجاتها. هذا مع العلم أن مشاكلنا الاقتصادية منذ مطلع الثمانينيات انتقلت إلينا من البلدان الصناعية المتقدمة حيث تعثرت معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم ، زيادة البطالة ، الكساد التجاري وغيرها من المشاكل المستوردة

### المبحث الثالث :- اسعار الدعم

يعد السعر في اقتصاد السوق هو العامل الموجه للإنتاج و الاستهلاك اما في الاقتصاد المخطط فيعد السعر من أهم العوامل المنظمة للاستهلاك والإنتاج وتؤدي اي زيادة في الطلب على السلع والخدمات إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي إلى ارتفاع إرباحها مما يشجع على زيادة الإنتاج بينما يكون العكس صحيحاً . وهكذا تنقلب الاسعار متأثرة ومؤثرة في كل من الطلب والعرض على السلع والخدمات حتى يتم توازنها وتحديد بذلك اسعار التوازن . وتتسم بعض المنتجات اذا ما تركت أسعارها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب بالتقلبات الشديدة وذلك بسبب قلة مرونتها العرضية والطلبية السعرية . وهذا ماينطبق على المنتجات الزراعية .ولهذا السبب تقوم كثير من الدول بالتدخل بتسعير كثير من السلع الزراعية والتي تتسم بهذه التقلبات السعرية ولا شك ان مثل هذا

التدخل الحكومي يؤدي إلى الاستقرار النسبي في أسعار المنتجات الزراعية بما يضمن دخلاً مجزياً للمنتجين الزراعيين وهو أحد الأهداف المتوخاة لتحقيق العدالة الاجتماعية .

لذا فإن أحد الحجج الرئيسية لسياسة دعم الأسعار الزراعية هي تحسين توزيع الدخل بين القطاعات الانتاجية للاقتصاد الوطني و تحسين تخصيص الموارد ضمن القطاع الزراعي بتحقيق التحولات في الإنتاج .

ومن جهة أخرى يرى كثير من الاقتصاديين ولاسيما بعض خبراء الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ان التدخل الحكومي في تحديد الأسعار الزراعية يعد أحد العوامل المؤدية إلى تشوه عمل آلية السوق مما يؤدي الى خلق كثير من المساوئ للنظام الاقتصادي سواء على مستوى لمنشأة او مستوى الاقتصاد الوطني ككل واحد هذه المساوئ هو تأثير الأسعار المدعومة على عدم تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ضمن المزرعة .

## الفصل الثاني: السياسة السعرية

### المبحث الأول :- أهداف دعم السياسة السعرية الزراعية .

هناك أهداف عديدة تتوحيها الدولة من التدخل في تحديد الأسعار الزراعية لعل أهمها :

#### 1-ضمان دخل مجزي للمزارعين.

من المعروف ان الدخل الذي يحصل عليه المزارع لا يرتقي إلى مستوى ما يحصل عليه العاملون في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهناك بالطبع أسباب عديدة لمثل هذا التمايز في الدخل بين العاملين في الزراعة وبين العاملين في القطاعات الأخرى . ومن هذه الأسباب هو ان المزارعين يبيعون منتجاتهم في سوق منافسة تامة ويشتركون مستلزمات إنتاجهم من سوق محمي وشبه

احتكاري وذلك بسبب طبيعة السلع الزراعية وعدد العاملين في إنتاج هذه السلع . لذا فان المزارعين يستحقون حماية تعويضية من خلال دعم الأسعار الزراعية في مستوى اعلي من أسعار سوق منافسة طويلة المدى ويمكن تحقيق ذلك من خلال الية سعر المساواة بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى .

## 2-حماية المزارعين من التقلبات السعرية :-

تكون الأسعار الزراعية حساسة جداً للتغيرات في العرض والطلب حيث أن محصولاً وفيراً أو هبوطاً في مستوى الطلب يؤديان حتماً إلى هبوط الأسعار وبالتالي تخفيض مستوى الدخل الزراعي لهذا السبب يمكن تبرير وجود سقف سعري أدنى والذي يقترب من مستوى السعر الذي يوقف الخسارة ليعطي المزارعين درجة معقولة من الضمانة واستقرار السعر.

## 3-التحكم في مستوى الانتاج:-

تخضع الاسعار الزراعية الى درجة عالية من عدم التأثير بحيث لايمكن المزارعون من تخطيط انتاجهم مقدماً للفترة القادمة لتتوافق الكميات المنتجة مع مستوى طلب المستهلكين . ولهذا السبب يبرر الكثير من الاقصاديين وجود سعر دعم يعلن مقدماً لكي يكون دليلاً للمزارعين لتعديل مستوى استخدام مواردهم بما يتفق والتغيرات من مستوى الطلب ويمكن تحقيق ذلك من خلال التسعير المسبق للمنتجات الزراعية .

4. يمكن النظر الى السياسة السعرية الزراعية بأنها اداة تعجل عملية التنمية الاقتصادية وحسب هذا الرأي فان وضع ضريبة على القطاع الزراعي

سيشجع التنوع في الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويساعد على الهجرة من الريف إلى المدينة ومن أنواع السياسات الدعم السعرية في هذا الاتجاه هو أن تقوم الدولة بتخفيض أسعار المواد الغذائية للمستهلكين اعتقاداً منها بأن ذلك سيؤدي إلى تخفيض أجور العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الزراعية والذي سيؤدي بدوره إلى المساعدة في تدفق رأس المال الأجنبي والذي يساهم في تدعيم ميزان المدفوعات للبلد وبالتالي النمو الاقتصادي .

## المبحث الثاني :- طرق دعم الأسعار الزراعية.

تقع طرق دعم الأسعار الزراعية تحت مجموعتين :-

- 1- المجموعة الأولى هي الطرق التي يمكن أن تؤثر في أسعار السوق .
- 2- الإعانات

بالنسبة للمجموعة الأولى والتي يمكن إن تعمل من خلال أسعار السوق تكون مبنية على أساس تحديد الكمية المعروضة من السلع الزراعية أو توسيع الطلب عليها وبالتالي تنخفض الكمية المعروضة من السلع في السوق ويرتفع السعر ، بزيادة المعروض ينكمش السعر وان مدى الارتفاع والانخفاض في السعر تقرره مرونة الطلب السعرية . كذلك فإن توسيع الطلب من خلال زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين أو توسيع منافذ التصدير إلى الخارج من شأنه إن يزيد الطلب على السلعة. اما بالنسبة للإعانات فيمكن استخدامها إما لتخفيض كلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة ، المبيدات بأنواعها أو زيادة السعر الكلي الذي يستلمه المزارعون ثمناً لمنتجاتهم . ففي حالة زياد أسعار المنتجات يمكن أن تأخذ الإعانات شكل سعر ثابت للوحدة من الناتج أو يمكن ان تبني على أساس مبدأ الفرق بين سعر الدعم ومعدل سعر السوق كذلك يمكن ان تكون هنالك اعانات بسعر المستهلك للمنتجات الزراعية حفاظا على مستوى معين من الاستهلاك للمنتجات الزراعية ودعمًا لذوي الدخل المنخفضة من

سكان المدن . ففي كلتا المجموعتين السابقتين من طرق الدعم تنشأ كلفة نتيجة لعمل آلية الطريق المعينة ففي حالة الإعانات غالبا ما تتحمل الدولة الكلفة ، وإذا كان هناك نظام ضريبي يمكن ان تحول الدولة كل الكلفة او جزء منها الى دافعي الضرائب اما في حالة الطرق التي تؤثر في اسعار السوق فيتحمل المستهلك الكلفة في حالة ارتفاع الاسعار .

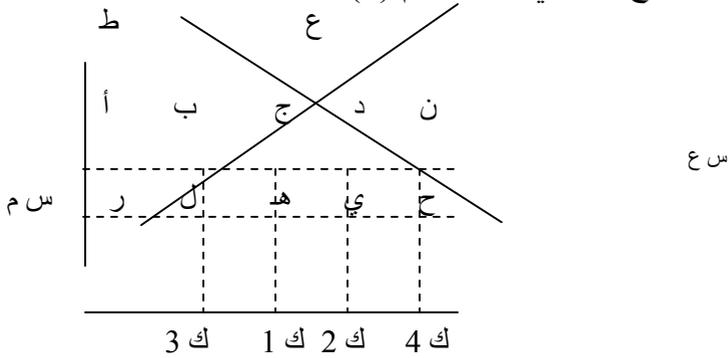
### المبحث الثالث : الاثار المترتبة على سياسة دعم الاسعار.

لاشك ان تطبيق سياسات دعم الاسعار لها تأثير مباشر على حركة السوق المحلية وطبقا لمفاهيم النظرية الاقتصادية وجود اسعار مثبتة خارج نطاق العرض والطلب للمستهلكين والمنتجين لاتعكس القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات المشمولة بهذه السياسة . بمعنى اخر ان اسعار الدعم لا تمثل حقيقة قوى العرض والطلب التي ينجم عنها السعر الاقتصادي الحقيقي المبني على الكلف الحقيقية . لذلك فان تطبيق نظام الدعم السعري ينجم عنه مشاكل سوقية او ما نسميه بعدم توازن السوق ولعل اهمها يتمثل في ان الاسعار المدعومة لا يسعها اعطاء اشارات حقيقة للمستهلكين وبالتالي فان مستوى الاستهلاك الجاري لا يوازي مستوى الاستهلاك الحقيقي . والاستهلاك الحقيقي هنا ذلك المستوى من الاستهلاك ( الشراء ) الذي يحصل في ظل الاسعار الاقتصادية المعبره عن تفاعل القوى الحقيقية للعرض والطلب على اي سلعه او خدمه في ظل اقتصاد السوق . وهناك امثلة عملية كثيرة على المشاكل السوقية الناجمة في ظل تطبيق نظام الدعم السعري مثلا وضع اسعار منخفضة للوقود والتي تؤدي الى شحة المعروض الرسمي للوقود بسبب الهدر في استخدام وبالتالي نشوء السوق السوداء وما ينطبق على الوقود ينطبق ايضا على اي سلعة استهلاكية او انتاجية كالسلع الغذائية او مستلزمات الانتاج الزراعية او الصناعية. جديرا بالذكر مثل هذه الاختلالات كانت موجودة منذ العهد السابق ولا تزال مع استمرار سياسات دعم اسعار هذه السلع او المستلزمات الانتاجية

لكن بشكل أكثر تشوهاً. ومن زاوية اقتصادية دقيقة فإن نظام الدعم السعري له تأثيرات على الاقتصاد المصاب بهذه الاختلالات متمثلاً بالأمور التالية :

### 1. الآثار المترتبة على الإعانات :

يمكن تحليل الآثار المترتبة على الإعانات من خلال الشكل البياني الموضح أدناه في الشكل رقم (1)



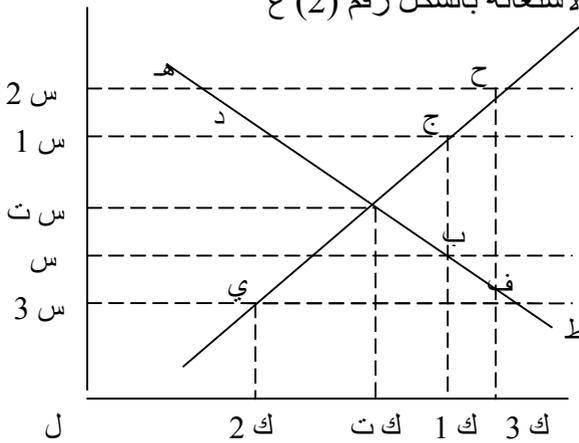
شكل رقم (1)

الذي يبين الآثار المترتبة على سياسة الدعم السعري والتي تخفض سعر السلعة الغذائية المستوردة من سعر السوق العالمي (س ع) إلى السعر المقرر (س م) بواسطة سياسة الدعم السعرية ويتبين من الشكل أعلاه أن المنتجين يخسرون ما يعادل مساحة المستطيل (أ ب ل ر) حيث يحول منها بما يساوي مساحة المستطيل (أ ب ل ر) إلى المستهلكين بينما تكون المساحة (ب ج ل) عبارة عن خسارة ضائعة في الكفاءة لا يستفاد منها أي من المنتجين أو المستهلكين وينتفع المستهلكون بقدر المساحة (أ د ي ر) فقط ومن جهة أخرى يجب أن تدفع الميزانية إعانة من العوائد العامة للدولة تساوي مساحة المستطيل (ب ن ح ل) وتكون كمية كل من إعانة الميزانية و تحويل الدخل من المنتجين إلى المستهلكين أكبر من الزيادة في فائض المستهلك بمقدار مساحة المثلث (د ن ح) والذي يمثل فقد ضائع في الكفاءة من ناحية المستهلك ويتضح من الشكل رقم (1) بأن مقدار ما تستورده من السلع قد ازداد من الكمية (ك<sub>2</sub> - ك<sub>1</sub>) إلى الكمية (ك<sub>4</sub> - ك<sub>3</sub>) وذلك لانخفاض كمية الانتاج وارتفاع كمية الاستهلاك وكذلك

تزداد الحاجة الى العملات الاجنبية بصورة طردية ومما يجدر الاشارة اليه هو الزيادة في حجم الاستيرادات تساهم في خفض مستوى الامن الغذائي في البلد المعني اذا لم تكن العملات الاجنبية متوفرة في وقت الحاجة اليها من قبل الجهات المستوردة في حال ارتفاع الاسعار في الاسواق العالمية .

## 2- الاثار المترتبة على دعم السعر واعانة المدخلات

لتوضيح ماهية ومنطق السعر الهادف الى زيادة الانتاج بيانيا يمكن الاستعانة بالشكل رقم (2) ع

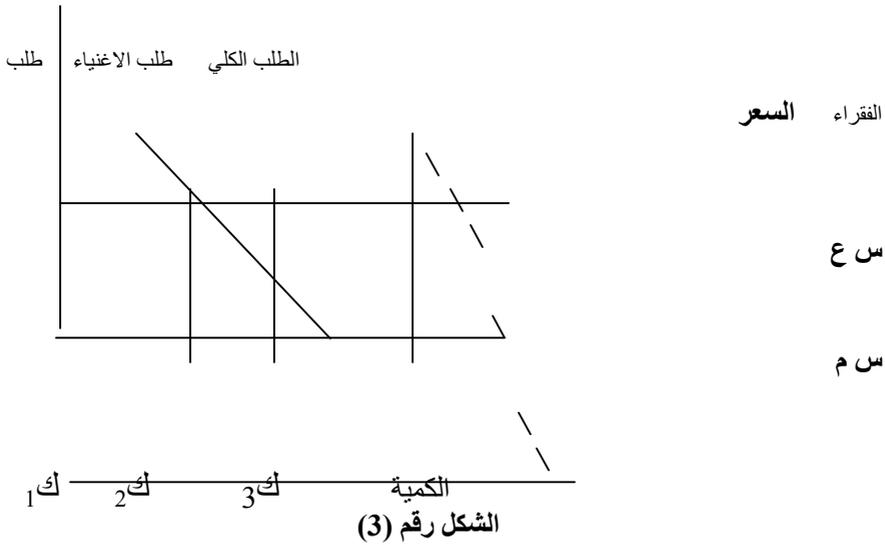


شكل (رقم 2)

حيث يشير منحنى العرض على العرض قصير المدى ويمثل منحنى الطلب طبيعة الطلب على المنتجات الزراعية واتجاه منحنى العرض الى الاعلى يمثل التكاليف المتزايدة التي يواجهها المزارعون عند زيادة الانتاج في الامد القصير فاذا لم يكن هناك تدخل من قبل الدولة وليس هناك اي استيراد خارجي فسيكون سعر التوازن السوقي للسلعة بمقدار (ل س ت) وكمية التوازن (ل ك ت) فاذا اريد زيادة كمية الناتج الى المستوى (ك ت - ك<sub>1</sub>) فيجب في هذه الحالة دعم السعر

بحيث يصل الى المستوى ( س<sub>1</sub> ) ويوضح الشكل رقم (2) الحالة لموسم واحد والتي يتم فيها تصريف جميع مشتريات الحبوب من قبل الدولة في المدة نفسها حيث يجب على الدولة شراء جميع المحصول المسوق ولكن يمكن زيادة الناتج الى المستوى ( ل ك<sub>1</sub> ) يجب شراء الناتج بسعر قدره ( ل س<sub>1</sub> ) وبيع بسعر قدره ( ل س<sub>2</sub> ) اي باعانة الوحدة الواحدة مقدارها ( س<sub>2</sub> س<sub>1</sub> ) وتكون التكاليف التي تتحملها الدولة في الحالة المساوية للمساحة ( س<sub>2</sub> س<sub>1</sub> ج ب ) وعند زيادة سعر الدعم الى المستوى ( ل س<sub>2</sub> ) تزداد كلفة برنامج الدعم الى قيمة المساحة ( س<sub>3</sub> س<sub>2</sub> ح ف ) ومن الواضح ان اي زيادة سيترتب عليها في الكلفة التي تتحملها الدولة والعكس صحيح بشرط بقاء العوامل الاخرى ثابتة .

### 3- اثار الدعم المترتبة على المستهلكين :



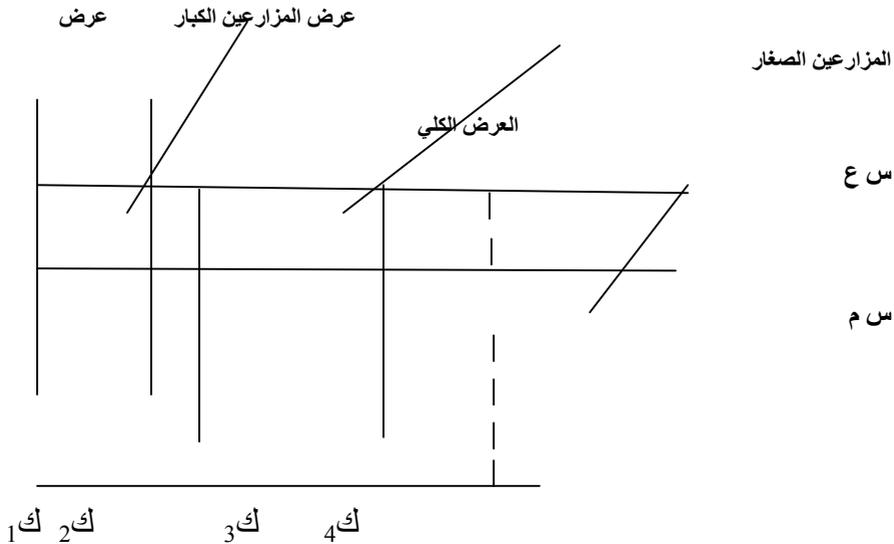
يبين الشكل رقم (3) نمطين مختلفين لاستهلاك السلعة كمثال معبر عن الاستهلاك الكلي للسلع الغذائية من الحبوب حيث يتبين من الشكل ان طلب الاغنياء لا يستجيب مطلقا للتغيرات السعرية وبذلك تكون مرونة الطلب السعرية

لهذه السلعة مساوية للصفر. من ناحية اخرى لا يتمتع المستهلكون الفقراء ممثلين بمنحنى طلب الفقراء يمثل هذه الصفة ويقودهم فقرهم لتعديل الكميات المستهلكة من السلع الغذائية عند تغير الاسعار وذلك بسبب اثر الدخل الحقيقي وبسبب الاثر الاستبدالي وقد تكون الزيادات الغذائية الناشئة عن زيادة السعرات الحرارية مقياسا ملائما لمستوى الرفاهية الناجمة عن اعانة سعر. فبغض النظر عن متوسط الحاجة للسعرات الحرارية لبلد ما فان الزيادة مثلا (1750) كيلو/ سعرة الى (2100) كيلو/ سعرة باليوم لنصف سكان البلد سيكون لها تاثير كبير على الصحة العامة والحالة الغذائية وبالتالي على انتاجية العمل ايضا ومن الجدير بالذكر انه على الرغم من عدم تغيير المستويات الاستهلاكية للاغنياء فان المستهلكين الاغنياء يحصلون على حصة كبيرة من تحويلات الدخل الكلي والتي تحفزها سياسة الدعم مقارنة بالمستهلكين الفقراء تحصل الزيادات الكبيرة للمستهلكين الاغنياء لسبب واضح وهو انهم يستهلكون كمية كبيرة من السلعة مقارنة بالفقراء وتوضع الاعانة عادة على الوحدة الواحدة من السلعة المستهلكة فعلا وليس على اساس الحاجة الحقيقية للسلعة ويحدث هذا النمط في اي سلعة ذات مرونة طلب دخلية موجبة وكلما زاد مرونة الطلب الدخلية كلما ازداد هذا النمط حيث يحصل المستهلكون ذوو الدخل العالية مثلا، على كل الاعانة لمنتجات الحليب واللحوم بينما يحصل المستهلكون الفقراء على اعانات الحبوب، الذرة البيضاء والانواع الرديئة من القمح والرز وتوفر المرونة الدخلية حسب التصنيف الداخلي تقديرات دقيقة جدا عن حدوث التدخلات قصيرة المدى في تكوين السعر. وتؤدي الانماط الاستهلاكية المختلفة للمستهلكن الاغنياء والفقراء الى امكانية ان تكون بعض الاعانات مستهدفة لسلعة معينة وتستهلك الحبوب الخشنة والمحاصيل الجذرية مثلا من قبل الفقراء اساسا بينما يستهلك القمح والارز من قبل ذوي الدخل العالية ويمكن ان توفر السلع ذات المرونة الدخلية الواطئة او حتى السالبة وسيلة للاعانات التي تحصل عليها تلك الاسر الراغبة باستهلاك السلعة ( طالما ان استهلاك السلعة من قبل الماشية غير مسموح به) ولا تمثل الاثار المترتبة على اعانات الاستهلاك قصيرة المدى كل الموضوع حيث انه قد تكون لاعانة المستهلكين اثار انتقالية مدمرة حتى عند استهلاك السلع من قبل الفقراء فقط فلا يكون هناك مثلا معنى في تخفيض سعر السوق لسلعة معينة تستهلك من لدن الفقراء اذا كانت السلعة منتجة من لدن المزارعين الفقراء جدا. حيث ان تخفيض السعر لايسبب مشاكل في عرض السوق فقط. ولكن طالما ان المزارعين الفقراء هم المنتجون الرئيسيون فيمكن

ان تظهر لهم مشاكل في الرفاهية ذات اهمية قصوى توازي اهمية المشاكل التي تواجهها المستهلكين المستفيدين اذا انخفض السعر بواسطة برنامج الاعانة واحد الحلول الممكنة لهذا المأزق هو وضع سعر شراء للمزارعين يكون اعلى من سعر التجزئة للمستهلكين ولكن يمكن ان تؤدي اعادة الدورة للسلعة اي شراء المستهلكين السلعة رخيصة ومن ثم اعادة بيعها الى الحكومة بمستوى سعر الدعم المزرعي المرتفع الى اضرار بالتكامل المالي للبرنامج. ويمكن تجنب مشاكل اعادة الدورة هذه اذا كانت السلعة المشتراة من المزارعين قابلة للتمييز بوضوح من تلك المباعة للمستهلكين ويكون هذا الامر سهلا بالنسبة للرزحيث يستخدم الشلب كسلعة ملائمة لدعم سعر المزارعين بينما يمكن بيع الرز المبيض الى المستهلكين فعند وجود مثل هذا الاحتمال (اي احتمال اعادة الدورة للسلعة) فقد تطبق دعم سياسات سعرية منفصلة للمنتجين والمستهلكين اذا لم تكن الاثار الانتقالية الى باقي نظام السلع الغذائية معيقة جدا .

#### 4- اثار الدعم المترتبة على المنتج :

لايوجد دليل مقاراً كافاً على استجابة عرض المزارعين الصغار مقارنة مع عرض المزارعين الكبار لكي يمكن ايجاد أسس للتعميم ولو بصورة تقريبية وبيين الشكل رقم (4)



الشكل رقم (4)

الوضع التقليدي للمزارعين في الدول النامية حيث ينتج المزارعين الصغار ابتداء لاحتياجات الاكتفاء الذاتي للعائلة وهم لا يستجيبون لاسعار السوق كاستجابة المزارعين الكبار الذين لديهم انتاج فائض اكثر للبيع فعند انخفاض الاسعار من (س ع) الى (س م) يقلل المزارعون الكبار انتاجهم على طول منحى عرضهم ،كذلك يفعل المزارعون الصغار ولكن ليس بالمقدار نفسه وطالما يزداد الطلب الكلي بسبب انخفاض السعر تكون هناك حاجة للاستيراد لتجهيز السوق بالسلعة وبالسعر المدعوم الجديد.ويدفع المستهلكون جزاء تكاليف الاستيراد اما الجزء المتبقي من التكاليف فيدفع من خزينة الدولة بشكل اعانة وكما اتضح في السابق تشكل اعانة المستهلكين المستقطعة من الميزانية جزء صغير من الاعانة الكلية التي يستفيدون منها ويدفع المزارعون البقية من خلال انخفاض العوائد الكلية والدخل الواطئ وتكون الخسارة في فائض المنتج مساوية الى المستوى الجديد للانتاج مضروباً بانخفاض في السعر زائداً الفقد في الارباح بسبب انخفاض الانتاج. وهنا تصبح قرارات أسر المزارعين الاستهلاكية الانتاجية ،حرجة فأحدى الطرائق في الحكم على حالة هو افتراض ان الزيادة في رفاهية المستهلك بالنسبة لاسرة المزارع تكفي الفقد في رفاهية المنتج،وبذلك يستبعد قطاع المزارع الصغيرة من التحليل الكلي وتشير الدلائل الى ان أسر المزارعين الصغار تقوم باختبارات بديلة في الاستهلاك بنمط مشابه للمستهلكين الفقراء كذلك فانهم يستجيبون للمحفزات الانتاجية ويلجأ المنتجون الى المناورة بهدف الحصول على الفروقات السعرية من خلال زراعة المحصول مرتفع السعر بهدف بيعه وشراء محصول اقل سعراً للاستهلاك كما يحدث عند زراعة الرز للبيع وشراء الذرة للاستهلاك باعتبار ان سعر المحصول الثاني اقل من سعر المحصول الاول وتمثل النتائج المجزأة الموضحة آنفاً مازقاً صعباً لمتخذي القرارات السياسية لان الاثار المترتبة على دعم السعر بهدف توزيع الدخل بصورة مقبولة اجتماعياً تكون مختلفة تماماً حيث يحصل المستهلكون الاغنياء على المكاسب أكثر من تلك التي يحصل عليها المستهلكون الفقراء لكن بصورة عامة تحسنت الحالة الغذائية للمستهلكين

الفقراء بشكل ملحوظ. فإذا كان النقاش يدور حول ازالة الدعم ورفع الاسعار المحلية الى المستويات العالمية فإن آثار توزيع الدخل قصيرة المدى ستظهر بصورة معاكسة تماما. حيث يحصل المزارعون الكبار على حوالي (2) وحدة نقدية من كل (3) وحدات للدخل الاضافي المتأتي من الاسعار العالية. ويخسر المستهلكون الاغنياء اكثر بالنسبة للدخل الحقيقي الكلي مقارنة بالمستهلكين الفقراء لكنهم يختلفون عن الفقراء بعدم معاناتهم من الاثار الغذائية ونتيجة لارتفاع اسعار السلع الغذائية وانخفاض الاستهلاك من لدن الفقراء الذين يشترون معظم اغذيتهم من الاسواق فقد يظهر جوع مؤثر و سوء تغذية .

## الفصل الثالث

### التجربة العراقية في سياسة دعم الأسعار والواقع الحالي للاقتصاد العراقي :

تعود بدايات التدخل الحكومي في النشاط السعري الزراعي الى الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال حصر تسويق التمور والتبوغ المنتجة محلياً . ومن ثم التطورات المتسلسلة وكان اهمها حصر وشراء الحبوب وتسويق الحبوب في الدولة وتحديد سعرها ابتداءً من عام 1972 والتي شملت المحاصيل النباتية والحيوانية سواء كانت مستوردة او منتجة محلياً وان السلع الزراعية المشمولة بتحديد الاسعار هي الحبوب بصورة اساسية مثل القمح والشعير والشلب والذرة الصفراء وتشكل المساحة المزروعة من الحبوب 80% من الاراضي المستغلة في العراقي وتحدد مستويات اسعار الحبوب من قبل الدولة التي كانت تستند الى مؤشرات اهمها حسابات الكلفة الانتاجية واتجاهات الاسعار التاريخية والاسعار السائدة عالمياً واوضاع العرض والطلب ومدى اهمية السلعة بالنسبة للمستهلك او في استخداماتها الصناعية. الهدف من سياسة دعم الاسعار هو استقرار في اسعار الحبوب المنتجة محلياً

ورفع القوى الشرائية للمواطنين خاصة ذو الدخل المحدود . وقد اتخذت سياسة دعم الاسعار الزراعية في العراق نوعان :-

1. الاعانات حيث تحدد الاعانة ونسبتها من سعر البيع والشراء وتخصص لها مبالغ من الموازنة العامة للدولة. وتشمل السلع الضرورية للاستهلاك ومنها القمح والدقيق ومستلزمات الانتاج الزراعية .
2. اشكال الدعم الاخرى ويقصد بها المبالغ التي تتحملها الدولة والتي لا يظهر لها تخصيص مباشر من موازنة الدولة مثل فوائد المصرف الزراعي والاعفاءات الضريبية او الانفاق على البني الارتكازية المتمثلة بالسود والخزانات ومشاريع الري والبزل دون تحمل المزارعين منها اي اجور او رسوم . فعلى الرغم من هذا الدعم لاسعار الحبوب من قبل الدولة الا ان اثر هذا الدعم لم يكن واضحاً من خلال انخفاض في المساحات المزروعة وعدم استجابة المزارعين لزيادة إنتاجهم او حتى منافسة السلع الزراعية المستوردة وبالتالي لم تتوقف السياسة السعرية الزراعية بالارتباط مع السياسة الانتاجية الزراعية وبالعلاقات المستهدفة لها من اجل ان تؤدي السياسة السعرية الزراعية وظائفها كاملة وان تكون الاداة المؤثرة بالانتاج.

### الواقع الحالي للاقتصاد العراقي :-

لابد من القول ان تطبيق سياسات الدعم السعري تسبب عجزاً في موازنة الحكومة والتي قد تلجأ ازاءه الى اصدار نقود جديدة من شأنها ان تؤدي الى حصول التضخم .

والتضخم بدوره يؤدي الى ارتفاعات جديدة في اسعار السلع والخدمات الاخرى يتحملها المجتمع ، فنقوم الدولة مره ثانية بتقديم المزيد من الدعم السعري للتخفيف عن كاهل الناس وهكذا تستمر الدورة ولقد مارست الحكومات السابقة سياسات لدعم اسعار منتجات نهائية

( الدقيق) وكذلك مستلزمات الانتاج الزراعي استخدمت كاعلاف للحيوانات بدلاً من الاستخدام البشري ومن هنا ينشأ التبذير والتهديب الى الخارج مما يعزز ما ذكرناه سابقاً من ان الدعم يؤدي الى سوء استخدام الموارد الاقتصادية اذ ان المجتمع هو الذي يدفع الثمن في النهاية. من الجانب المعاكس فأن الغاء الدعم السعري سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع وتضرر المستهلكون والمنتجون فنحن اذن امام مشكلة كبيرة والحكومة امام بديلين لكل منهما كلف معينة:-

1. اما الاخذ بسياسة الدعم وفيها يتحمل المجتمع الثمن.
2. او الغاء الدعم مما يحمل المجتمع الثمن ايضاً ولكنه سيتفادى الاثار السلبية المرتبطة بسياسة الدعم .

والفرق بين البديلين ان البديل الاول له تاثير سلبي غير مباشر ولا يشعر به الناس في حين ان البديل الثاني له تأثير مباشر وسريع ولربما خطير على الناس . من وجهة النظر الاقتصادية البحتة يفضل اختيار البديل الثاني ولكن الاعتبار السياسية والاجتماعية قد تجعل صاحب القرار لا يفتنع بوجهة النظر الاقتصادية تلك .

نستنتج مما تقدم انه ليس من الحكمة اتخاذ اي قرار غير مدروس جيداً لان الاقتصاد العراقي حالياً شبه مشلول ويحوي بين طياته المشاكل الرئيسية الاتية :-

1. البطالة المتفاقمة فتشير الإحصاءات الجديدة لوزارة التخطيط انها بحدود 28% وتقارير اخرى تشير الى اكثر من هذه النسبة .
2. تسارع معدلات التضخم فتشير الاحصائيات الى ان معدل التضخم كان بحدود 37% في العام الماضي هذه المعدلات المتسارعة والمخيفة للتضخم ستمتص الزيادات التي حصلت في المرتبات والاجور خلال سنتين اذا استمر التضخم بهذا الشكل .
3. التراجع الكبير في قطاعات الانتاج المادية كالزراعة والصناعة وحيث يجمع معظم الاقتصاديون على ان معدلات النمو الاقتصادية القطاعية ( الفصلية السنوية ) تسير بالسالب .

4. القطاع الزراعي وهو من اهم قطاعات الاقتصاد الوطني بعد النفط يشغل فيه اكثر من ستة ملايين انسان سائر في طريق الانهيار بسبب التحول المفاجئ الى اقتصاد السوق دون اية ضوابط او سياسات زراعية واضحة. حتى مبالغ الدعم التي نالها القطاع في عام 2009 والبالغة 375 مليار دينار لم تصل في معظمها الى مستحقيها الحقيقيين بالتالي لم نشهد اية نتائج ملموسة جراء هذا الدعم سواء على مستوى الانتاجية ام على مستوى حجم الانتاج العام اوحتى في تحسين نوعية المنتجات التي لم تعد بمقدورها منافسة مثيلاتها المستوردة .
5. اما القطاع الصناعي فان الإحصاءات تشير الى ان 80% من هذا القطاع هو عاطل كلياً الان.
6. حالة الفقر : تشير العديد من مراكز البحوث الاقتصادية الخاصة والعامه الى وجود 5-7 مليون انسان عراقي هم تحت خط الفقر.
7. البطاقة التموينية : باتت الحالة مزرية لعملية توزيع المواد الغذائية ضمن بنود هذه البطاقة . وهي حالة تثير الفزع لدى ملايين الناس .
8. ومن الجدير بالذكر ان دراسة قام بها فريق من صندوق النقد الدولي (IMF) صدرت في 15 ديسمبر عام 2000 شملت 28 بلدا اشارات الى ان الاستراتيجية المخططة لتقليص الدعم السعري لا بد ان تجيب على السؤال الجوهرى وهو من هم المتضررون من سياسات رفع الدعم السعري ؟ بمعنى اخر من هي الفئات الرابحة ومن هي الفئات الخاسرة ؟ وتوصل الباحثون الى ان سكان الحضر هم الاكثر خسارة وبالتالي لا بد من توجيه سياسات تدريجية لتقليص الدعم السعري . اذن على الحكومة ان لا تتسرع في اتخاذ قرارات اقتصادية غير حكيمة .

## النتائج والتوصيات

- بعد اخذ الجوانب السلبية والايجابية لنظام دعم الاسعار في العراق والظروف الصعبة التي يمر بها العراق يمكننا وضع التوصيات العملية الآتية :-
1. الحكمة تقتضي وضع سقف زمني على المدى القصير والمتوسط لتقليص نسب الدعم تدريجياً على المنتوجات الغذائية وعلى مستلزمات الانتاج الزراعي والصناعي وهذا يتطلب الاعلان المسبق من خلال برامج ارشادية وتوعية وطنية لشرح مضامين هذه السياسة وتأثيراتها الايجابية على المجتمع العراقي في الامد البعيد
  2. الاستمرار بتحرير الاقتصاد الوطني من قيود الادارة المركزية للمتغيرات الاقتصادية الكلية ( الانتاج ، الاستثمار، الاستهلاك ، السياسة النقدية والمالية ، والتجارة الداخلية والخارجية وغيرها) مع استثمار الاستثناءات الواردة في بنود اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من الهيئات الدولية ذات العلاقة مع البلاد حالياً .
  3. جنبا الى جنب السياسات الانفة الذكر لابد من اقتران ذلك بالسياسات الآتية :-

أ : تدعيم وتفعيل مؤسسات الضمان الاجتماعي والصحي وصناديق التقاعد والمعاشات لضمان تثبيت القدرة الشرائية لمرتببات الفئات الاجتماعية ضمن هذه الفئات التي ستفرزها عمليات الخصخصة ضمن الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد العراقي .

ب: وضع الية فعالة لتقليص اثار التضخم على كافة فئات المجتمع ولاسيما فئات الدخول الواطئة والاستفاده العملية من المنح الدولية لتخفيف من اثاره الاجتماعية.

ج: الاعتماد على الكفاءات العلمية في ادرارة مؤسسات الدولة (نبذ الواسطات والمحسوبية والطائفية والحزبية) لضمان كفاءة الاداء في هذه المؤسسات لزيادة خدماتها وكفاءتها الانتاجية والخدمية المتخصصة والعامه.

4. القطاعات الانتاجية ( الزراعة والصناعة ) ستتأثر مؤقتا لتطبيق السياسات الاصلاحية الاقتصادية ، ذلك لابد عليها من ان تتفاعل مع اقصاد السوق بما يكفل تخفيضهم لتكاليف الانتاج وتحسين نوعيته تحسبا للمنافسة الشديده مع المستوردات المماثلة جنبا الى جنب مع الدعم الحمائي المؤقت .

5. لابد في الامد القصير والامد المتوسط من وجود تنسيق محكم ما بين وزارات التجارة والصناعة والزراعة والمالية والوزارات الاخرى ذات العلاقة لتنظيم الاوضاع الاقتصادية للمنتوج المحلي بما يضمن منافسة للسلع المستوردة اولا بوقوف الانتاج المحلي على قدمه ثانيا . بمعنى اخر ان الدور الحكومي للاقتصاد يجب ان يتجه نحو الدور الانمائي دون الدور التحكمي .

## المصادر

- 1: الزوبعي ، د. عبد الله ، تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق ، القمح نموذج تطبيقي ، اطروحة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة بغداد ( 1995 ).
- 2: الدباغ ، د. جميل محمد ، (( ناقوس الخطر يدق وسياسات دعم الاسعار لم تحسم بعد )) خبير اقتصادي . وزارة الزراعة . بحث غير منشور .
- 3: السعيد ، د. احمد جاسم ، سياسات دعم اسعار الرز في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة – جامعه بغداد – ( 2008 ).
- 4: البياتي ، د. نضال ، الاثار المترتبة على سياسة دعم اسعار الاستهلاك بيض المائدة في العراق . اطروحة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة بغداد ( 2007 ).
- 5: الخولي، د.عثمان احمد وآخرون (الاثار الاقتصادية لتعديل الاسعار المزرعية للزروع الرئيسية على الاقتصاد القومي المصري ) القاهرة 1982 .
- 6: المنظمة العربية للتنمية الزراعية – السياسات الزراعية العربية – مجموعة اجزاء 1983 .
- 7-Harrigan ,et.al ,Agricultural policy,FAO Rome,1992.
- 8-Thomson ,A,et.al,promoting private sector Involvement in Agricultural Marketing ,FAO,Rome , 1993.
- 9.Hallett , G , the economics of agricutuval , policy , oxford , 1971

10. Tolly , g , s , et , al , agricultural price polices and the developing countries, A world Bank publication , washington , 1982 .

11. Tsakok , Agricultural price policy , 1 the ca 1990.

# A Study Of Consequences Of Agricultural Price Support Policies On Iraq Economy

Dr.Raad . I.Obaid\*

## Abstract

Price support policy considered as one of the most important manner in which government intervention application in most developed and under developed countries. A hope was given from this policy to improve and increase agricultural production and provide food for major population with fixed price levels which enable consumer with low income to pay for his commodities, and to participate in providing capital accumulation, which is very important in developing process .the question here is if this price policy achieved its goals or not?

Many experiments in under developed countries showed inability to incentive producers to expand in their lands from one side, and overloaded government bank in paying a lot of money for subsidies consumer prices on the other hand. In addition to depending on imports from the outside to cover the big gap between local demand on agricultural production and local production. As a result most farmers avoid planting agricultural production yields because of low prices and inability of competing with prices of exported commotidites . Therefore price policy goals must be studied and focused before being applied from the two sides, then determine the consequences of this price policy.

---

\* Al-Mustansiriya University